الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري

Implications of divorce in societies and in Algerian society

مسعودة كسال[1,*]

[1] جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 28-06-2021؛ تاريخ المراجعة : 13-07-2021 ؛ تاريخ القبول : 31-10-2021

ملخص :

يوضح هذا المقال في جزءه الأول الآثار المترتبة عن الطلاق في مختلف المجتمعات، أما في جزءه الثاني فيتطرق إلى الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمع الجزائري، سواء بالنسبة للأطفال الجزائريين، المرأة الجزائرية، والرجل الجزائري أيضا .

الكلمات المفتاح : طلاق ؛ مجتمع ؛ آثار.

Abstract :

The first part of this article explains the implications of divorce in different societies. The second part examines the implications of divorce in Algerian society, both for Algerian children, for Algerian women, and for Algerian men.

Key words : divorce ; society ; implications.

I- تمهيد :

يشهد المجتمع الجزائري منذ الاستقلال وإلى حد الآن، ولاسيما في السنوات الأخيرة منه، وبعد حركتي التصنيع والتحضر المتزايدتين وخروج المرأة الجزائرية للعمل، تغيرات هامة وسريعة، مست مختلف مجالات الحياة فيه ومظاهرها، انعكست نتائجها على هيكلياته عموما ومؤسساته الاجتماعية خصوصا، والتي من بينها وأهمها الأسرة التي أصبحت ميدانا لبروز المشكلات الاجتماعية في كافة الميادين، وسواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية أو القانونية، نظرا لأنها تمثل أول وأهم وحدة في المجتمع.

إلا أنه من الملاحظ بعدما كانت الأسرة الجزائرية قبل الاستقلال تتمتع عموما بالاستقرار، بحيث كان الخلاف من الأمور التي تحدث قليلا، ونتيجة لظروف قاهرة أصبحت الأسرة الجزائرية وخاصة الحضرية منها، بعد استقلال المجتمع الجزائري مفككة، نظرا للارتفاع المتزايد لنسب الطلاق فيها. ولاسيما في خلال هذين العقدين الأخيرين ، حيث سجل زيادة في حالات الطلاق من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ما بين 2005 و2013 قدرت ب26440 حالة أي ما يعادل 85.2 %، وبلغت عدد الحالات سنة 2018 ، 68000 حالة،[1] والأهم من هذه الإحصائيات هو الآثار المتمثلة خصوصا في عدد الضحايا من أطفال الطلاق والذي أعلنت عنه شبكة حماية الطفولة ندى والمقدر سنويا ب 100.000 طفل ضحية طلاق[2].

ولما كان نظام الزواج في كل المجتمعات الانسانية، والآخذة بأية شريعة سماوية، وسواء المتقدمة منها أو المتخلفة، شرع للبقاء والاستمرار وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لما كان كثيرا ما يحدث في الحياة الواقعية ما يقتضي إنهاء العلاقة الزوجية بين زوجين بصفة شرعية وقانونية، بل وما يجعل هذا الإنهاء لهذه العلاقة في كثير من الأحيان، ضرورة

لازمة ووسيلة متخذة للاستقرار العائلي والاجتماعي[3]، أي بتعبير آخر حدوث الطلاق بينهما، كون الطلاق في هذه الحالة فقط قد يكون الحل الأمثل للمشكلات والصراعات المتصلة، التي تخيم على الزوجين[4]، وعندها يصبح الطلاق ظاهرة اجتماعية عادية، تحدث بين أي زوجين طبيعيين تماما، مادامت العلاقة الزوجية بينهما، لم تحقق الهدف من الزواج، لأنه من المفروض أن الطلاق في كل المجتمعات الإنسانية وجد كحل استثنائي لا غير لحفظ توازن الأسرة واستقرارها.

ولقد عرفت المجتمعات الإنسانية كلها، القديمة منها والحديثة على السواء الطلاق، لكن مع الاختلاف في درجة انتشاره وفي نوعية عوامله، وفي حدة آثاره من مجتمع إلى آخر، وهذا تبعا للظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الخاصة بكل مجتمع، بل ومع الاختلاف أيضا بين البيئة الريفية والحضرية للمجتمع الواحد لهما أيضا. ولما كان المجتمع الجزائري واحدا من هذه المجتمعات فإنه هو الآخر، لم ينج من وجود هذه الظاهرة فيه، الأمر الذي تؤكده معدلات الطلاق فيه، والتي هي في ارتفاع مستمر ومتزايد من سنة إلى أخرى، وإن كانت بلغت الذروة في هذه السنوات الأخيرة، الأمر الذي ترتب عنه جملة من الآثار الوخيمة، التي مست استقرار وتوازن الأسرة فيه، ومن ثم استقرار وتوازن المجتمع الجزائري ككل، وهذا نظرا للعلاقة الحميمية والجدلية بين كل من الأسرة والمجتمع، وما ينتج عن هذه العواقب والآثار من إخلال كبير بالوظائف الهامة للأسرة، ومن ثم الإخلال بسلامة المجتمع التي نكون فيه مثل هذه الأسرة، مما دفع بصاحبة هذا المقال إلى التساؤل عن الآثار العديدة والمتنوعة المترتبة عن هذا الارتفاع بالنسبة للمجتمعات ككل والمجتمع الجزائري خاصة.

إن لتفكك الأسرة بالطلاق، وضعية خاصة، يفرضها على المطلقين من النساء والرجال معا، والتي تتمثل في ضرورة تكيفهم مع مراكزهم وأدوارهم الجديدة، الناجمة عنه والتي لها أبلغ الأثر في حياة أفرادها، إذ يتناول الطلاق مستقبل الرجل والمرأة والأطفال، بل وحتى المجتمع الذي ينتشر فيه، وإن كانت آثار الطلاق، وفيما يخص هذه الأطراف الأربعة، تختلف من حيث الحدة بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية، نظرا للاختلافات الموجودة بين هذه المجتمعات، من نواحي عديدة، تاريخية، حضارية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية، فعوامل التفكك الأسري، لا تنتهي بالطلاق، وذلك لأن فسخ عقد الزواج، يعتبر النتيجة النهائية لعملية مضطردة من التفكك الأسري، إلا أن الطلاق في حد ذاته، إنهاء رسمي لعلاقة، كان من المفروض أن تكون وثيقة ومع ذلك فإن الحياة بالنسبة للزوجين يجب أن تستمر، فالزوج عليه أن يعيد تنظيم حياته العاطفية وعاداته الشخصية، وعمله وحياته الاجتماعية أيضا، والزوجة عليها أن تقوم بهذه التوافقات أيضا، بالإضافة أنه عليها أن تبحث عن حماية اقتصادية لها، إذا كانت في زواجها معتمدة اعتمادا كليا على الزوج، كما أنه إذا كان الزواج السابق قد تمخض عن أولاد، فإن حياتهم يجب أن تستمر في ظروف اجتماعية جديدة وغريبة.

وهكذا يعتبر الطلاق، نهاية الزواج للأفراد الذين يجمعهم في دائرته (الزوج والزوجة)، ولكنه يعتبر في نفس الوقت، تغيرا من مركز إلى مركز آخر، ومادام المركز قد تغير، فإن الأدوار المرتبطة بهذه المراكز، يجب أن تأخذ اتجاها جديدا، يكون في الغالب أعقد وأصعب من الأدوار السابقة، بسبب عدم تمكن المطلقين من التكيف السريع في حياتهم مابعد الطلاق، لأن البناء الاجتماعي، يقوم في أساسه على افتراض العلاقة الزوجية الدائمة، كما أن القيم والعادات والتقاليد، تساند هذا الاستمرار والدوام، ولا تساند الانفصال[5].

ووضعية الزوجين هذه بعد الطلاق، يترتب عنها مجموعة من الآثار، التي تمس المطلقين وأطفالهما إن وجدوا، بل وحتى المجتمع الذي يظهر فيه.

ولما كان من البديهي أنه لولا وجود الزواج لما وجد الطلاق، فسيتم أولا وقبل كل شيء تحديد مفهوم الزواج.

I -مفهوم الزواج:

على الرغم من عدم وجود تعريف عام للزواج، الأمر الذي لم يمنع بعض علماء الاجتماع من محاولة تحقيق هذا الهدف، حيث عرفوه مثلا بأنه "تنظيم اجتماعي للعلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة، يرتب قبلها التزامات متبادلة ومسؤوليات اجتماعية"[6].

كما عرفوه أيضا بأنه "اتحاد ينظمه المجتمع ويكتسب صيغته الشرعية من خلال الثقافة السائدة فيه، كما يشكل وحدة الإنجاب."[7]

ولقد عرفته إحدى الدراسات الجزائرية الحديثة بأنه "عبارة عن أحد أشكال التبادل، التي تضمن صيرورة مختلف العلاقات الاجتماعية الناتجة عنه وهذا من جهة، كما تهدف من جهة أخرى إلى الإعلان عن الوضعية الاجتماعية للأسرة ومحاولة تثبيتها."[8] إلى غير ذلك من التعاريف المتعرضة للزواج.

ويمهد لنظام الزواج في أي مجتمع من المجتمعات بعملية الاختيار للزواج، والتي تعني بصفة عامة أن المعروض كثير، وما على الإنسان إلا أن ينتقي ويختار الشريك أو الشريكة المناسبة له. أي أن الاختيار للزواج هو عبارة عن عملية اتخاذ قرار في الزواج، سواء من طرف المقبلين على الزواج أنفسهم أو من طرف المسؤولين عنهم من الأهل خاصة أو الأقارب ...إلخ، أو غالبا الاشتراك في الاختيار بين هذه الأطراف جميعا، أي أن هذا الاختيار أو القرار في الزواج لا يكون في حقيقة الأمر عشوائيا، وإنما كما يقول العالم جونز مارشال MARSHALLJONES"الاختيار للزواج نمط سلوكي، بحيث أن الأفراد يسلكون بطريقة معينة حين يكونون بصدد الاختيار للزواج الذي يعد رد فعل شخصية بكاملها لموقف برمته، رد فعل لا يستطيعه الإنسان إلا على أساس من عُدة شخصيته، التي كونها من تجاربه وخبراته السابقة، وكل ذلك متعلق إلى حد كبير بالثقافة!"[9] ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الاختيار للزواج من مجتمع إلى آخر، بحيث إذا كان في المجتمعات الغربية مثلا يبدأ في التودد أو الخطبة المبدئية ثم المواعدة ثم السير جديا نحو الزواج، وذلك بقصر الزواج أو المواعدة على فتاة واحدة أو شاب واحد، ثم الخطبة الرسمية فإنه في المجتمعات العربية ومن بينها المجتمع الجزائري غالبا أو على الأصح من المفروض أن يبدأ وينتهي بالخطبة الرسمية، والتي قد تسبقها قراءة الفاتحة أو رؤية الفتاة عن بعد أو قرب وسط أهلها. كما أن النمط السائد في المجتمعات الغربية يعتمد فيه الشخص المقبل على الزواج نفسه في الاختيار، بينما النمط السائد في اختيار الزواج في المجتمعات العربية ولاسيما في الأوساط الريفية منها، تظهر فيه سيطرة الأهل وبخاصة الوالدين[10]، ولا تختلف عملية الاختيار للزواج من مجتمع إلى آخر في الخطوات أو النمط السائد، بل تختلف أيضا في عنصرين أساسيين له هما: محددات الاختيار ومرغبات الاختيار.

ففيما يتعلق بأمر محددات الاختيار، فهي كثيرة وتشمل العديد من القيود التي تفرض من قبل المجتمع على المقبلين على الزواج، مثل: قيود السن، العنصر، المستوى الاجتماعي، الاقتصادي ...إلخ، أما فيما يتعلق بأمر مرغبات الاختيار فهي صفات وقيم، يعطيها المجتمع أهمية كبرى، فتكون بمثابة الإطار المرجعي لمن يريد الزواج، والتي من بينها على سبيل المثال: الجمال، الغنى، الأصل الطيب، المهارة في إدارة شؤون المنزل والتعليم ...إلخ، وهذه القيم تختلف أيضا من مجتمع إلى آخر بل وتختلف أيضا بين أوساط المجتمع الواحد، فإذا كان المجتمع الريفي مثلا يؤكد على قوة بنية الفتاة وقدرتها على القيام بشتى أنواع النشاط المنزلي أو على جاه أسرتها وعلى غناها، فإن المجتمع الحضري يؤكد على التعليم والثقافة، أو على عاطفة الحب بين الزوجين ...إلخ[11].

وما يستنتج من التعاريف المذكورة للزواج ومن ما قيل عن الاختيار للزواج الإشارة إلى صعوبة إتمام الزواج خارج نطاق ثقافة المجتمع ككل الذي يتم فيه، إذ أن هذه الثقافة هي التي تجعل الزواج مقبولا ومشروعا من طرف المجتمع، كما تحدد له خطوات الاختيار له ونمط هذا الاختيار وما يتبعه من محددات ومرغبات، وبعدها توجه هذه الثقافة مظاهره ووظائفه التي ستمليها عليه، أما في المجتمع الجزائري فبالإضافة إلى أن الزواج أحد الأشكال التبادلية بين أسرة الزوج

وأسرة الزوجة، والتي تحافظ على استمرارية مختلف العلاقات الاجتماعية الناتجة عنه والتي هي في الحقيقة نابعة من الظروف الأسرية والاجتماعية لهذه العلاقات، أي من ثقافة هذا المجتمع فإنه يهدف أيضا إلى محاولة كل من هاتين الأسرتين، الإعلان عن مكانتهما الاجتماعية ومحاولة تثبيتها عن طريق زواج أبنائها أو بالأحرى عن طريق محاولة فرضها على أبنائها، اختيار زواجي معين، يحقق لهما هذين الهدفين أي الإعلان عن مكانة الأسرة وتثبيت هذه المكانة.

II -مفهوم الطلاق:

– المفهوم اللغوي للطلاق:

الطلاق لغويا، مشتق من "طلّق" أو "أطلق" بمعنى ترك وبَعُد[12]، ولقد خصص العرف استعمال "طلّق" في رفع القيد المعنوي و"أطلق" في رفع القيد الحسي، فيقال طلق الرجل زوجته ولا يقال أطلقها، كما يقال أطلق الرجل البعير أي فك قيده ولا يقال طلق البعير[13]، والملاحظ أن هذين التعريفين اللغويين العربي واللاتيني يشيران إلى نفس المعنى.

وفي اللاتينية اشتقت كلمة الطلاق من كلمة (DIVORTUIM)، والتي اشتقت بدورها من فعل (DIVERTERE)، والذي يعني الدوران في ناحية أخرى، والانقسام والافتراق الذي يتم بين شخصين كان لهما طريقا واحدا، ليأخذ كل واحد منهما طريقا مختلفا يفرقهما عن بعض[14].

(1) – المفهوم الاجتماعي للطلاق:

لما كان من ضرورة عدم فصل الطلاق من أجل فهمه عن نظام الزواج، فيمكن القول بأن الطلاق عبارة عن نوع من التفكك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره وبصورة مرضية هذا التفكك الذي يحدث نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها[15].

وعلى الرغم من أن هناك أنواع عديدة من التفكك الأسري إلى جانب الطلاق، كالانفصال أو الهجر مثلا، إلا أن الطلاق يعتبر أعم وأهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات دون استثناء[16]، وتقود هاتان الميزتان حسب رأي صاحبة هذا المقال، إلى أن الطلاق هو الوحيد من أنواع التفكك الأسري الأخرى الذي يؤدي إلى الانفصال النهائي بين الزوجين بصفة شرعية، سمح لهما بحق الزواج ثانية، الأمر الذي جعل من ضرورة الاعتراف القانوني بالطلاق إلى جانب الاعتراف المجتمع به حتميا، وإلا سيعد الطلاق هو الآخر مجرد أي نوع من أنواع التفكك الأسري الأخرى، والأمر الذي أدى بالتالي إلى أن أغلب التعاريف التي ظهرت للطلاق، وحتى من طرف الباحثين الاجتماعيين، تجمع بين الجانب الاجتماعي والجانب القانوني للطلاق في نفس الوقت في تعريفها له، والتي من بينها مثلا أن "الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجية، وبالتالي الإثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج"[17]، وأنه "خصم الرابطة الزوجية التي يثبتها المجتمع، وفسخ عقد الزواج الذي يثبته كل من المجتمع والقانون"[18]، وأنه أخيرا "تحطيم الزواج وفسخ عقده من قبل الشخصين المتزوجين لأسباب اجتماعية وحضارية ونفسية تتعلق بها"[19].

وما يمكن استخلاصه من هذه التعاريف المذكورة ان الطلاق عبارة عن أحد أشكال التفكك الأسري التي تحدث بين الزوجين نتيجة لفشل أحدهما أو كلاهما في مواجهة متطلبات الحياة الزوجية المشتركة، وينتج عن هذا التفكك اشتداد الخلافات بين الزوجين ولأي سبب من الأسباب، ولكي يكون هذا التفكك طلاق وليس مجرد أي نوع من أنواع التفكك الأسري الأخرى، لابد من الاعتراف المجتمعي والقانوني في آن واحد.

1.- الآثار المترتبة على الطلاق في المجتمعات:

1.- 1-الآثار المترتبة عن الطلاق على المطلقين معا:

التكاليف المادية التي يدفعها الزوج الخاسر لقضية الطلاق، للزوج الرابح لها، والمتمثلة في دفع مصاريف المحكمة، وهذا إن كان الطلاق قد تم عن طريقها، والتي تزيد بهاظة، إذا طالت مدة المحاكمة بينهما، واستمرت عدة سنوات، نظرا لرفض أحدهما الطلاق مثلا، بل حتى في حالة إتمام الطلاق باتفاق الزوجين فإنه يجب على الزوج وخاصة في المجتمعات الإسلامية، أن يوفي الزوجة مؤجل صداقها، ويقوم بنفقتها من مأكل ومشرب وملبس ومسكن، ما دامت في العدة، كما يمنحها حق المتعة، وتكون حضانة أولادها الصغار لها ولقريباتها من بعدها، حتى يكبروا ويقوم بنفقتهم أيضا[20].

وهذا كله في حدود مقدرته المالية، والتي يقيمها دخله الشهري، وفي حالة عدم التزامه بهذه النفقة، فسيودع السجن، الشيء، الذي لا تستفيد منه الزوجة، لأنها في الحالتين (عدم التزام الزوج بنفقتها ونفقة أولادها منه، أو في حالة دخوله السجن)، تخسر مورد رزقها ورزق أولادها، خاصة إذا كانت غير عاملة، وأولادها لا يزالون صغارا، كما يلطخ الزوج سمعته، بدخوله السجن، ويفقد هيبته أمام معارفه، مشوها بذلك صورته لدى أبنائه، عندما يصلهم الخبر، ولاسيما عندما يكبرون.

أما في المجتمعات الصناعية، فإن توفر الشروط المادية الكافية، لأغلبية الأفراد هناك، وخروج المرأة الغربية للعمل بنسبة كبيرة، والذي من شأنه أن يقلل من حدة هذا الأثر المادي فيها، بالمقارنة مع المجتمعات السائرة في طريق النمو.

-وفي حالة ما إذا كان الطلاق، بسبب الخيانة الزوجية، من طرف أحد الزوجين، وتم البت فيه عن طريق المحكمة، فوصل الخبر مسامع الأهل والجيران والأقارب، وما يتبع ذلك من أقاويل جارحة، قد يمتد أثرها المادي والمعنوي على المطلقين إلى الأبد، خصوصا أن أمثال هذه الأسباب، قد دفعت بالمجتمع إلى أن ينظر إلى المطلقين، نظرة فيها نوع من الريبة أو الاتهام، لأنه يعتقد أن أسباب الطلاق، ربما تكون قائمة على انحرافات أخلاقية، تقلل من هيبة المركز الاجتماعي لهما، فيبقيان غالبا تحت وطأة الشعور بالذنب، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي يعقد من استجابتهما المرضية للآخرين أو حتى لأنفسهما ويتوقف إحساسهما بالذنب على عامل الزمن، فيزداد هذا الإحساس، كلما كان الزواج، قد مرت عليه فترة أطول من الزمن، وبالتالي كانت نتيجته أعداد متزايدة من الأطفال[21].

إلا أن هذا لا يعني أبدا، بأن معظم حالات الطلاق، تتم بسبب الخيانة الزوجية، كما أن حدة هذا العامل، تختلف من مجتمع إلى آخر، بل ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى وحتى في نفس المجتمع، هذا الاختلاف الذي يحدد اتجاهات المجتمع الثقافية خاصة نحو هذا العامل.

ففي المجتمعات العربية مثلا والتي مازالت محافظة على كل ما يمت بصلة إلى شرف الفرد، إذ أنها تعمم نظرتها السيئة للمطلقين، وبالتالي تصيب الأبرياء منهما، فتؤثر أبلغ الأثر على نفسيتهما ومستقبلهما.

-ثبت أن الطلاق يؤدي إلى جرح عميق، يمكن أن يمتد إلى أن يصيب الإناث، ويظهر ذلك من أن الطلاق، يعتبر في دائرة الشخص الاجتماعية، نوعا من الفشل، بغض النظر عن الصعوبات، التي واجهت الزوجين المطلقين، كما أن الأصدقاء يميلون إلى تحسيس كل من الطرفين بالذنب واللوم، خاصة إذا كان الموضوع من الممكن أن يعالج بالتأني، وإذا استمرت هذه الاتجاهات فترة من الزمن، فإنها تصبح عقدة قد تؤثر على المطلقين، في إنجاح علاقاتهما بعد ذلك في زواج آخر.

-عندما يطول الزواج، يكون لكل من المرأة والرجل، عادات معينة يصعب التخلي عنها فيما بعد، لذلك فإن بدء حياة جديدة، يصطدم دائما بهذه العادات التي رسخت، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي ذلك إلى طلاق إثر طلاق، وهكذا....وقد دلت الأبحاث في هذا المجال، على أن نسبة الأشخاص الذين ينجحون في الزواج الثاني، بعد زواج أول دام عشر سنوات، تهبط إلى (13%).

-كما ثبت أيضا من خلال البحوث، التي أجريت في بعض بلدان العالم، أن أهم المشاكل التي يجب أن يواجهها المطلقون، هي مسألة التوافق الجنسي، خاصة بعد التعود على نمط معين من العلاقات الجنسية، الذي ارتبط بإيقاع زماني ومكاني معين.

ولقد دلت البحوث أيضا، على أن المطلقين عندما يتزوجان ثانية، يجدان مشكلة صعبة، في التكيف الجديد جنسيا مع من يتزوجون[22].

-إن الطلاق لا يفكك الأسرة فقط، وإنما يجعل أحيانا، من الصعب على المطلقين أن يكون أسرة جديدة، ولاسيما بالنسبة للمرأة وخاصة إذا كانت كبيرة السن، حيث أن الاحصائيات في المجتمع الأمريكي مثلا، تثبت بأن (3/1) من الزيجات المفككة، قد دامت (10) سنوات وأكثر، وأن (20/1) من الزيجات المفككة، قد دامت (20) سنة من الزواج.

في حين أن عددا صغيرا من المطلقات الصغيرات السن، تتزوج ثانية مباشرة بعد طلاقهن[23]، أما العدد الباقي من المطلقات، فيبقين بدون زواج لمدة قد تقصر أو تطول، يعانين خلالها من مشكلات عاطفية ونفسية وحتى اقتصادية، إذا كانت معدومة وبدون عمل، ويصبحن عالة على الدولة أو الهيئات الخيرية[24]-إن وجدت-بل قد يصبحن عالة على المجتمع في حالة انحرافهن، مما جعل كثيرا من تشريعات الدول، تحرص على أن ترتب للزوجة المطلقة، حقوقا اقتصادية وخاصة إذا لم تكن عاملة[25]، كما تلزم على الزوج أن يدفع نفقة لمطلقته لأقرب الأجلين، إن تتزوج رجلا غيره أو أن تتوفى، لعلها بذلك تساهم في القضاء على آثار الطلاق، كأسباب مباشرة لظاهرة انحراف النساء[26].

1.□ 2-الآثار المترتبة عن الطلاق على أطفال المطلقين:

تعتبر مشكلة الأطفال، من أهم المشاكل التي تترتب عن الطلاق دون النتائج الفردية، لأن ضرر الطلاق، لا يقتصر على الزوجين فقط، بل يتعدى إلى الأطفال في حالة وجودهم، إذ يصبحون ضحية لعدد من المشاكل، التي لا حصر لها، نتيجة الانفصال النهائي لوالديهما، وفي هذا الصدد تقول الباحثة الاجتماعية (لويز Louise) في حديثها عن جرائم الأحداث ما يلي:

" لا يوجد أطفال مذنبون، بل الأطفال هم دائما الضحايا في الطلاق، فالطفل في السنوات الأولى من حياته، حصيلة العوامل الوراثية والبيئية التي تؤثر فيه، وتتفاعل باستمرار في ميدان، لا تكاد توجد فيه في بادئ الأمر، أية مقاومة صادرة عن الطفل نفسه، فهو في حاجة لكي ينمو، إلى تلقي الآثار المادية والمعنوية في الوسط العائلي، فإذا اختل توازن الأسرة، فلا بد أن يؤدي هذا الاختلال، إلى اضطراب تنشئة الطفل بحياة صالحة[27]"

فالطلاق يحرم الطفل من رعاية وتوجيه الأب والأم له، الضروريين، وبالتالي من النمو العادي للأطفال، مما قد يدفع به إلى كره أحد الوالدين وربما الاثنين معا[28]. ويزداد حرمان الطفل هذا، إذا كان صغير السن خصوصا، لأن بعض الباحثين لاحظوا، أنه كلما كان الطلاق يصاحب سنا صغيرة للطفل (من 2 إلى 12) عاما، كلما كانت الصعوبات أشد بالنسبة للطفل[29]. بحيث تتكون لدى الكثير من الأطفال، عقدا نفسية، يعانون منها كثيرا، في حياتهم المستقبلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعرضهم للعوز والجوع والحرمان من الموارد الضرورية لنموهم نموا سليما، ولتغطية متطلباتهم الأساسية في الحياة[30].

وهذا الحرمان من الناحية المادية والنفسية للطفل، يتعداه إلى سلوكه الاجتماعي، حيث يساعد على تشرده وتسوله وانحرافه، خاصة في الأسرة الفقيرة وبالتالي إلى وقوفه ضد المجتمع الذي يعيش فيه[31].

وبالرغم من هذه الآثار المادية والمعنوية وغيرها للطلاق، وسواء بالنسبة للمطلقين أو أطفالهما، فإنه من المهم الإشارة، إلى أن العديد من الدراسات التي أجريت في مجتمعات صناعية، تشير نتائجها إلى عكس ذلك تماما، أي عدم وجود مثل هذه الآثار.

ومن هذه الدراسات على سبيل المثال،لا دراسة (وليام قود) في سنة 1956، ودراسة، (إيفان ناي) في سنة 1957، التي ناقشت الإفتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال، يكون سلبيا وقد استفاد (قود) من بعض المعلومات الهامة المتاحة عن عملية الطلاق، في صلتها بالأطفال والرعاية وترتيبات الزيارات، إلى جانب كبير من الجوانب، التي تكشف عن تصورات الأمهات، للأساليب التي لا يؤثر وفقها الطلاق على أطفالهن، فوجد مثلا، أن غالبية الأمهات، أظهرن قلقا واضحا، فيما يتصل بالأضرار المحتملة، التي من الممكن أن تقع على أطفالهن، إلا أنهن مع ذلك يشعرن بالحاجة إلى السير في إجراءات الطلاق، كما كشفت المادة الميدانية في هذا البحث، أن (14%)[32] فقط من الأمهات، ذكرن أن الأطفال، يكونون أكثر خشونة في رعايتهم بعد الطلاق، بينما (55%) منهن رأين على العكس من ذلك، أي أن وطأة الطلاق، على صعوبة معاملة أطفالهن لا تكاد تذكر، ومن النتائج البارزة في هذا المجال، أن الأمهات اللآئي تزوجن للمرة الثانية (4/3) من العينة، يرين أن حياة أطفالهن أصبحت أفضل، إذا ما قورنت بحياتهم في الزواج السابق، لكن (15%) منهن، رأين أنه لم يحدث تغير لهم، وهذا في الوقت الذي كانت نسبة (8%) من الأمهات، يؤكدن أن حياة أطفالهن، أصبحت أسوأ، ومعنى هذا أن نسبة (92%) من الأمهات، اللائي تزوجن مرة ثانية، قد أكدت أن حياة أطفالهن قد تحسنت، أو على الأقل بقيت على حالها[33].

في مجالات العبادة أو العلاقات المدرسية أو الصحبة الانحرافة، ذلك أن المراهقين في العائلات المنهارة، أظهروا على أنهم أكثر قدرة على التوافق، بالمقارنة مع المراهقين، في الأسر غير السعيدة وغير المنهار، وعلى الأخص إذا كان الأمر متعلق بالأمراض النفسية-الاجتماعية، والسلوك المنحرف، أو التوافق بين الآباء والأبناء.

وعموما فإنه يمكن القول، أن الأطفال في العائلات المنهارة عن طريق الطلاق، لا يكون توافقهم أكثر سوءا من الأطفال الذين انهارت أسرهم بطرق أخرى.

والملاحظ أن حتى النتائج، التي توصل إليها الباحثون فيما بعد، فقد أظهرت أن وطأة الطلاق لم تكن أمرا مقلقا بشكل خطير، من الناحية السيكولوجية، كما أن شيئا من قبيل الاختلافات الأساسية في الشخصية، لم يحدث وطبيعي والحال على هذا النحو، أن لا تحدث زيادة ملحوظة في المشاكل التي قد يثيرها الأطفال[34].

أما في دراسة أخرى حول المرأة الأمريكية في الزواج العصري، وبالرغم من قدم نتائجها نسبيا، تشير مؤلفتها، إلى أن التغير في الظروف الاجتماعية، للمجتمعات الصناعية، قد سهل كثيرا من إجراءات الطلاق فيها، الأمر الذي أدى إلى أن المرأة المطلقة فيها، لا تجد أية صعوبة، في المعيشة المستقلة اقتصاديا، بحيث أن طلاقها لا يمس وضعيتها السياسية، ولا حظوظها الاجتماعية، بل بالعكس، فإنه من الممكن أن يحررها من علاقة شقية، بسبب اختلاف الأمزجة والعلاقات الجنسية، بينها وبين زوجها، بالإضافة إلى تحسن وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية[35].

وما يمكن أن يستخلص من نتائج هذه الدراسات، أن باحثيها يؤكدون في كثير من الجوانب، على عدم التأثير السلبي للطلاق، على وضعية وتصرفات الأطفال الذين انهارت أسرهم بسببه، وعلى المرأة المطلقة، وعلى حدوث العكس في كثير من الأحيان.

ويمكن تفسير ذلك، أن هذه النتائج، تصور أثر الطلاق أو المشاكل الأسرية، على الأطفال والمرأة المطلقة، في مجتمعات متقدمة نسبيا، إذا ما قورنت بمجتمعات العالم الثالث ومن بينها المجتمع الجزائري، كما أن بناء هذه المجتمعات، التي أجريت فيها هذه الأبحاث، من المعروف أنه يشجع الفردية، سواء في نطاق الأسرة، أو في برامج التعليم، كما أن هناك الأجهزة والتنظيمات، التي تعني بمشاكل الأطفال في كل الظروف، ولاسيما حين يتعرضون لأزمات بسبب الطلاق أو غيره من مشاكل الآباء من جهة، ومن جهة أخرى، أن هذه المجتمعات تحرم تعدد الزوجات، لا أنها تستبشع الطلاق، ولا تلحق عار أو خزيا أو أي نوع من السخرية، أو الإشارة الجارحة للمرأة التي تتزوج للمرة الثانية أو الثالثة، بل إن ثقافة هذه المجتمعات أصبح فيها من التعاليم والقيم، ما يبرر ويساند هذه الاتجاهات،الشيء الذي أصبح معه انحلال الزواج مسألة

عادية بل أنه أمر يجب أن يحدث، إذا تعرضت بتجربة معيشة الزوجين إلى الخلل، أو إلى سوء التوافق الذي ينجم عن عدم الاتفاق في النظرة إلى الحياة أو في القيم، أو في طبيعة التعاون بين الزوجين[36].

وهكذا، وبالرغم من تطابق نتائج هذه الدراسات مع طبيعة وقيم المجتمعات التي أجريت فيها، إلا أنه مع ذلك يؤخذ عليها، إهمالها الكبير، للجانب الإنساني في حياة الفرد، سواء كان المطلقون أو أطفالهما، فبالنسبة للأطفال الذين مسهم الطلاق، ومع التسليم بأن المجتمعات الصناعية ونظرا لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي الكبير، وفي الكثير من مجالات الحياة، وبالتالي تمكنها من تغطية معظم متطلباتهم المادية، إلا أنه من الصعب جدا، وإن لم يكن من المستحيل، تمكن هذه المجتمعات، من تعويض هؤلاء الأطفال عن الإشباع العاطفي والنفسي، الذي كان من الممكن إشباعهما في كنف والديهما، وهكذا فإن نتائج هذه الدراسات، تناقض طبيعة الحياة البشرية، التي تقتضي أن الجو الصحي والسليم لنمو الأطفال طبيعيا هو الجو الأسري، ونفس الشيء، يمكن أن يقال بالنسبة للمرأة المطلقة بل وحتى للرجل المطلق، لأن توفر المكانة الاجتماعية والاقتصادية لهما، لا يمكن أن يغنيهما عن سلامة الناحيتين العاطفية والنفسية لهما، والتي من الممكن أن لا يشعر بأهميتهما في شبابهما، ولكن ما إن يتجاوزوا هذه المرحلة من العمر، حتى تواجههما الحقيقة المليئة بالوحدة والغربة حتى عن النفس، والدليل على ذلك، وبالرغم من تجاهل العديد من الأفراد لهذه المسائل الزوجية في المجتمعات الصناعية، إلا أن هناك وفي نفس الوقت، مجموعة كبيرة من الباحثين وعلى اختلاف تخصصاتهم، قد شعروا بخطورة الانتشار الواسع للطلاق وما شابهه في مجتمعاتهم، وجندوا كل طاقاتهم الفكرية والمادية، لدراسة الظواهر الاجتماعية، ذات الأثر الواضح على الأسرة، ومن ثم المجتمع، وهذا بهدف التحكم في أسبابها ومحاولة إيجاد وسائل العلاج لها.

ولا يمكن أن تحدث النتيجة العكسية السلبية، لاستمرار العيش مع الوالدين، إلا في حالة عدم التفاهم الكلي والأساسي لهما، مما ينتج عنه، تعرضهما وتعرض أطفالهما، إلى صراعات متعددة ومتنوعة، بسبب الخلافات الدائمة، والتي ما إن تبلغ حدتها الذروة بين الوالدين، حتى ينعدم الاستقرار والجو العائلي السليم، الذي من المفروض أن يتوفرا، للنمو الطبيعي والصحي للطفل من كافة النواحي، ففي هذه الحالة فقط، يصبح من الأحسن بل ومن الضروري، التجاء الوالدين إلى الطلاق، حماية لأطفالهما ولأنفسهما من الانهيار، ومن الآثار السلبية المعنوية والمادية المتتابعة، ونظرا للعيش في ظل هذه الظروف الأسرية المرضية،.

3-الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمجتمع:

ومما تقدم، يمكن استنتاج، أن المجتمع الذي ينتشر الطلاق فيه بكثرة، ويعاني فيه أفراده الذين يمسهم مشاكل عديدة وجدانية واجتماعية واقتصادية خاصة بالنسبة للنساء غير العاملات، والتي قد تنحرفن من جراء ذلك، كما يعاني أطفاله من الحرمان العاطفي والمادي، والذي يحاول البعض منهم، تعويضه بالقيام بأعمال إجرامية، تستهدف شخصيتهم ومستقبلهم بالدرجة الأولى، ومن ثم مجتمعهم، وبالتالي من المنطقي، أن يكون مثل هذا المجتمع، مجتمعا مهتزا ومختل التوازن، تعمه العديد من المشاكل الاجتماعية، كانحراف النساء والأطفال مثلا، وتعاطي المخدرات والأعمال الإجرامية وهكذا....فعوض أن يستغل هذا المجتمع، كل إمكانياته في البناء والتشييد، لاسيما إذا كان مجتمعا سائرا في طريق النمو، وما يتبعها من ظاهرات أخرى سلبية، كونها تؤثر على أهم وحدة في المجتمع، والتي تتمثل في الأسرة.

□2- الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمع الجزائري:

□2-1-الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للطفل:

تشير إحدى المجلات الجزائرية، في أحد أعدادها إلى أن " أحد القضاة المختصين بمحكمة الأطفال، قد قدر أن هناك (9 من 10) من الأطفال، غير المتكيفين اجتماعيا، أو منحرفين، عانوا من الوضعية الأسرية لهم، المفككة إما عن طريق

الطلاق، أو إهمال أو غياب الأب، لأن الطفل عموما، يضل عن الطريق الصحيح في الوقت الذي يفترق فيه والداه عن بعضهما، وهذا بغض النظر عن الوضعية المادية للأسرة[37].

وعلى الرغم من صحة أن الأطفال، يتضررون معنويا من جراء انفصالهم عن والديهم، لحرمانهم من الحنان والرعاية الأزمة لهم، والتي لا يمكن توفرهما، إلا في كنف والديهم وهذا سواء كانوا أغنياء أو فقراء، إلا أنه في حقيقة الأمر، أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة خاصة، وذات أفراد كثيرين، فإنهم بالإضافة إلى معاناتهم النفسية، فإن وضعية أسرهم المادية هذه، تدفعهم إلى المعاناة أيضا، من الناحية المادية، لاسيما إذا تم التعرف على الظروف التي يدفع فيها الكثير من الآباء، نفقة أطفالهم للأم، والتي تشير إليها إحدى الجرائد بقولها:" أنه على الرغم من أن الأب هو الملزم قانونيا بتسديد كل المصاريف، من عدة وتعويضات وخصوصا نفقة أطفالهم للأم، والتي تشير إليها إحدى الجرائد بقولها: " إنه على الرغم أنه على الرغم من أن الأب هو الملزم قانونيا بتسديد كل المصاريف من عدة وتعويضات، وخصوصا نفقة أطفاله بطريقة منتظمة، إلا أن قيمة هذه النفقة غير كافية، بالإضافة خاصة إلى أن الآباء، لا يكونون دائما واعين لمسؤولياتهم، بحيث لا يدفعون هذه النفقة، إلا تحت سطوة القانون، أو يدفعونها بطريقة غير منتظمة، بل هناك البعض من الآباء، من يتزوج من امرأة أخرى، ويهمل زوجته الأولى وأطفالها منها[38]".

وما هذه الأمثلة من الآثار السلبية، المادية والمعنوية المترتبة عن طلاق الوالدين بالنسبة للطفل في المجتمع الجزائري، إلا مجرد إشارة إلى البعض منها، لأن للطلاق سواء في المجتمع الجزائري، أو في أي مجتمع إنساني كان، جملة من الآثار السلبية المترتبة عنه، التي تلحق أضرارا عديدة بالطفل، وإن تفاوت في الواقع درجة حدتها من مجتمع إلى آخر، بحيث يتضرر الطفل من طلاق والديه بصورة أكبر في المجتمعات، التي مازالت تعاني نقصا كبيرا في وجود الهيئات المختصة برعاية الأطفال، الذين تتفكك أسرهم سواء بالطلاق، أو بإهمال الأهل لهم وغيرها، والتي حتى وإن وجدت، فهي قليلة جدا وينقصها الإطارات المتخصصة في هذا الميدان، الأمر الذي ينطبق تماما على المجتمع الجزائري.

إلا أن هذه الأمثلة من الآثار السلبية المتنوعة وغيرها المترتبة عن الطلاق بالنسبة للطفل، لا تنفي أنه في بعض الأحيان، يلاحظ وجودها أيضا، ولاسيما المعنوية منها، لدى الطفل الذي يعيش مع والديه، وهذا في حالة نشوئه، في وسط أسري مليء بالصراعات المتواصلة بين الوالدين، الأمر الذي يصبح معه، طلاق والديه نعمة وليست نقمة، إلا أنه يلاحظ، أن هذه الحالات ورغم وجودها أقل بكثير من حالات الطلاق.

2-2-الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للمرأة الجزائرية:

إن الأم من حقها شرعا في المجتمع الجزائري، حضانة أطفالها بعد الطلاق، إلا أنه أمام أمثال هذا النوع من الآباء المذكورين سابقا، والذي أكدت وجوده بكثرة، القضايا المرفوعة من طرف النساء، ضد الآباء الذين لا يدفعون، نفقة أطفالهم بصورة منتظمة، أو ضد الآباء الذين، لم يدفعوا هذه النفقة منذ الطلاق، في العديد من المحاكم، تتعرض الأم لمشاكل مادية على وجه الخصوص، لا حصر لها، لأن:" الحضانة ومثلما نصت عليه الشريعة الإسلامية، تستوجب على المرأة حماية وتربية الطفل، الذي يجب أن ينمو في أحسن الظروف، لكن إذا كانت هذه الضرورة، لا تثقل كاهل المرأة العاملة، فإنها تصبح بالنسبة للمرأة التي لا تملك، أي دخل والتي غالبا، ما يكون لديها أكثر من أربعة أطفال، ومرغمة على العيش مع أهلها الأمر الذي لا يرحب به هؤلاء الأهل دائما، يصبح هذا الحق في الحضانة عبئا ثقيلا عليها[39].

ومما يزيد من ثقل هذا العبء، ماديا ومعنويا بالنسبة للمرأة المطلقة، ما هو معروف في مجتمعنا، من أنه من الصعب إعادة زواج المرأة المطلقة، وخاصة التي لها أطفال، وهذا حتى وإن كانت بسيطة جدا في اختيارها[40]، ويمكن تفسير هذه الصعوبة بأن الرجل المتقدم للزواج منها، غالبا ما يكون هو الآخر مطلقا وله أطفال، فلا يتمكن من سد حاجيات أطفاله وأطفالها في نفس الوقت، وبالتالي يمتنع عن الزواج، بمثل هذا النوع من النساء المطلقات.

كما يمكن تفسير هذه الصعوبة أيضا، بميل الرجل إلى تفضيل المرأة المطلقة الصغيرة نسبيا، هذا الشرط، الذي لا يتوفر غالبا في المرأة المطلقة الكثيرة الأطفال.

وما يلاحظ على هذه الآثار، أنها مترتبة على المطلقة التي لها أطفال، والتي يلاحظ عليها، غلبة الطابع المادي أكثر.

أما من بين الآثار المترتبة، عن طلاق المرأة الصغيرة السن نسبيا وبدون أطفال والعاملة، فيغلب عليها الطابع المعنوي بالدرجة الأولى، لأنه ورغم إشارة إحدى المجلات الجزائرية، إلى أن طلاق مثل هذه الفئة من النساء، يعد أقل خطورة، بالمقارنة مع طلاق الفئة الأولى من النساء المذكورة سابقا[41].

وإذا كان صحيحا، أن هذه الصفات المتوفرة في الفئة الثانية من المطلقات، تحميها من الآثار المادية للطلاق، لاسيما إذا تمكنت من إعادة الزواج بعد طلاقها مباشرة، أو إذا كان دخلها مرتفعا، فإنها مع ذلك، لا تكون بمنأى عن الآثار المعنوية للطلاق، نظرا لسيادة بعض القيم الثقافية في المجتمع الجزائري، وحتى بين أوساطه المتعلمة، الممجدة والمفضلة للمرأة المتزوجة، والماقتة لتلك المطلقة، التي تلاحقها النظرة السيئة للرأي العام الاجتماعي، هذه النظرة التي لا يمكن للمرأة المطلقة وحتى المتعلمة منها تجاوزها، دون أن تترك تأثيرا سلبيا على نفسيتها.

2-3-الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة للرجل الجزائري:

وأخيرا إن الطرف الثالث المتضرر من الطلاق، وبدرجة أقل من الطفل والمرأة في المجتمع الجزائري، هو الرجل، وهذا كونه يستطيع إعادة الزواج بسهولة،ــ حتى وإن كان له أطفال، الأمر الذي لوحظ سابقا، أنه لا يتحقق إلا بصعوبة كبيرة جدا، للمرأة المطلقة ذات الأطفال.

وهذه السهولة بالنسبة للرجل المطلق في إعادة الزواج، يمكن تفسيرها بنظرة المجتمع الجزائري، المفضلة للرجل على حساب المرأة، مهما كانت إمكانياته وخاصة صفاته، هذه النظرة حتى وإن كان أساسها ديني، إلا أن بعض العادات والتقاليد الجزائرية في هذا المضمار رسختها أكثر في أذهان أفراد المجتمع، رجالا ونساء لتشمل كل الرجال، وليس فقط الرجال الذين هم أهلا لهذا التفضيل، والذين تنطبق عليهم، المبررات العديدة التي قدمها الدين الإسلامي، في شأن تفضيل الرجال على النساء.

وبالإضافة إلى هذا السبب، في عدم تضرر الرجل الجزائري من الطلاق، فإن معاناته من الناحية العاطفية إذا كان أبا، تعد أيضا أقل، بمقارنتها بمعاناة المرأة المطلقة الأم، وهذا لكون الرجل أقل قربا من الأطفال منها، وبالتالي يعتاد بسهولة على غيابهم، خصوصا عندما يكون هو المتسبب في الطلاق[42].

إلا أن هذين السببين المذكورين وغيرهما، لا يمنعان من أن الرجل الجزائري، هو الآخر، يعاني جملة من المشاكل من جراء طلاقه، وإنما فقط بدرجة أقل من الطفل والمرأة، وهذه المشاكل من أولها على سبيل المثال: "إن طلاق الرجل يعد فشلا، بأي شكل من الأشكال، وهذا على الرغم من وجود الكثير من الرجال، الذين لا يعترفون بهذه الحقيقة"[43]. وشعور الإنسان بالفشل في تحقيق مشروع ما أقدم عليه، ولاسيما مشروعا مصيريا ومكلف كالزواج، يعرضه لحالة نفسية واجتماعية صعبة المواجهة، ومن بين هذه المشاكل ثانيا، حرمان النفقة للرجل من قسم هام من أجره، خاصة إذا كان أجره بسيطا، وله أطفال كثيرون، والتي في حالة عدم دفعه لها، تؤدي به إلى السجن[44].

IV- الخلاصة :

لقد تناول هذا المقال الآثار المترتبة عن الطلاق بالنسبة، لكل من الطفل والمرأة والرجل، في المجتمع الجزائري، وبغض النظر عن أي من هذه الأطراف، أكثر تضررا من الطلاق باستثناء الطفل، الذي ما عدا في حالات نادرة جدا، لا يستفيد من طلاق والديه إطلاقا، فإن انتشار مثل هذه الآثار وغيرها فيه، الناجمة عن انتشار الطلاق فيه، من شأنه أن يخل بالتوازن النفسي والاجتماعي والمادي لهذا المجتمع، والذي هو في غنى عنه في هذه الفترة من تاريخه، كونه في أشد

الحاجة إلى سلامة هذا التوازن، وبالنسبة لكافة أفراده وليس العكس، وهذا ليتمكن من بناء نفسه وتحسين وضعيته في كافة مجالات الحياة.

- **الإحالات والمراجع :**

[1] https://www.aljazairalyoum.com › tag15:30/2021/06/11

[2] https://www.echoroukonline.com ›2021/06/15:5211/

[3] زينب عبد المجيد رضوان (1979)، **بناء الأسرة العربية**، مقال في مجلة قضايا عربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – السنة السادسة – العدد السابع، ص 6 و 8.

[4] محمود حسن(1981)،**الأسرة ومشكلاتها**، بيروت – دار النهضة العربية –، ص 148.

[5] محمد عاطف غيث (1970)، **تطبيقات في علم الاجتماع**، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ، ص - ص 231-232

[6] أحمد عادل سركيس ، **الزواج وتطور المجتمع**، القاهرة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ص13.

[7] نفس المرجع، ص 19.

[8] A.A.R.D.E.S.(Association Algérienne pour la recherche démographique et sociale) (1977), **Le mariage: Lieu d'un rapport entre famille et société**, Alger, publication de L'A.A.R.D.E.S, tome 1, p 90 et 164.

[9] سامية حسن الساعاتي (1981)، **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، -بيروت، دار النهضة العربية، ص 22.

[10] نفس المرجع، ص 26 و 27

[11] نفس المرجع، ص 26 و 27.

[12] محمد رضا (1959)، **معجم متن اللغة**، بيروت ،مكتبة الحياة،المجلد 3، ص 24.

[13] أحمد الغندور (1967)، **الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون: بحث مقارن**، مصر ،دار المعارف بمصر ،ط 1،ص 36.

[14] LI (MON)(1936(, **Le divorce en France**, thèse de Doctorat, Paris, Domat – Monchistion, p24

[15] سناء الخولي (1979)، **الزواج والعلاقات الأسرية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 258.

[16] نفس المرجع، ص 259.

[17] LI (Mon) **Le divorce en France**, op. cit, p4.

[18] أحمد عادل سركيس، المرجع السابق، ص 22

[19] إحسان محمد الحسن (1981)، **العائلة والقرابة والزواج**، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة، ط 1، ، ص 18

[20] علي عبد الواحد وافي (1966)، **الأسرة والمجتمع**، مكتبة النهضة، القاهرة: ص130.

[21] محمد عاطف غيث (1970)، **تطبيقات في علم الاجتماع**، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية: ص 231

[22] محمد عاطف غيث (1970)، **تطبيقات في علم الاجتماع**، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية: ص 233

[23] Ruth Sonya das (1934), **La femme Américaine dans le mariage moderne**, Marcel Giard, Paris : P98.

[24] مصطفى الخشاب(1981)، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية ، بيروت : ص234

[25] محمد عاطف غيث (1970)، **تطبيقات في علم الاجتماع**، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية: ص 294.

[26] أحمد عادل سركيس(1976) ، **الزواج وتطور المجتمع**، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة: ص142.

[27] أحمد الغندور(1976)، **الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون**، بحث مقارن، دار المعارف، ط1، مصر: ص68.

[28] Ruth Sonya das(1934), **La femme Américaine dans le mariage moderne**, Marcel Giard, Paris : P98.

[29] Romain Liberman(1979), **Les enfants devant le divorce**, P U F, Paris : P46.

[30] مصطفى الخشاب(1981)، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية ، بيروت : ص142.

[31] أحمد الغندور(1976)، **الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون**، بحث مقارن، دار المعارف، ط1، مصر: ص68.

[32] سناء الخولي(1979)، **الزواج والعلاقات الأسرية**، ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ص 285-286.

[33] سناء الخولي(1979)، **الزواج والعلاقات الأسرية**، ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ص 285-286

[34] سناء الخولي(1979)، **الزواج والعلاقات الأسرية**، ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ص 286-287

[35] Ruth Sonya das(1934), **La femme Américaine dans le mariage moderne**, Marcel Giard, Paris : P87

[36] سناء الخولي(1979)**،** **الزواج والعلاقات الأسرية**، ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ص 287-288

[37] Révolution Africaine(1965), **Hebdomadaire**, publicité A N E P ,n 101, 2 janvier, Alger : P5

[38] Aslaout Leila(1979**), Le poids des mutations sociales**, n4260 : P 16.

[39] Aslaout Leila(1979), **Le poids des mutations sociales**, n4260 : P 16.

[40] Hashas Meziane(1978), **pas de gagnant, mais deux perdants**, n658, P21.

[41] Révolution Africaine(1965), **Hebdomadaire**, publicité A N E P ,n 101, 2 janvier, Alger : P5

[42] Hashas Meziane(1978), **pas de gagnant, mais deux perdants**, n658, P21

[43] Hammadi Leila(1979), **le divorce répudiation ce fléau**, n4271, P16.

[44] Hashas Meziane(1978), **pas de gagnant, mais deux perdants**, n658, P21

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

مسعودة كسال، (2021)، **الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري** مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 13(04)/ 2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (ص.ص 421-432)